SOLiD

SOUTH MED SOCIAL DIALOGUE

ميثاق
«سوليد الجزائر»

لتعزيز الحوار الاجتماعي في الجزائر

Project funded by the EUROPEAN UNION

ITUC CSI IGB

الاتحاد العربي للنقابات
ARAB TRADE UNION CONFEDERATION

BUSINESSMED
Union of Mediterranean Confederations of Enterprises

annd
Arab NGO Network for Development

ميثاق «سوليد الجزائر»

لتعزيز الحوار الاجتماعي في الجزائر

SOLID
SOLID Kick-off seminar
BUSINESS

مقدمة عامة:

1. تتقدم أطراف الحوار الاجتماعي بالجزائر المشاركة في مشروع «سوليد» لتعزيز الحوار الاجتماعي في الضفة الجنوبية للمتوسط، بالشكر للاتحاد العربي للنقابات وكل الأطراف الراعية لهذا المشروع على اختيار الجزائر ضمن مشروع «سوليد2» رفقة لبنان وفلسطين، وتعلن انخراطها فيه والتزامها بالعمل على انجاحه كونه مبادرة رائدة من أجل تعزيز الحوار الاجتماعي في بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط في ظرف عالمي واقليمي ووطني اقتصادي واجتماعي وسياسي يعرف تحولات عميقة ويفرض تحديات كبيرة لا يمكن رفعها إلا بتوسيع الحوار الاجتماعي لكل الأطراف الفاعلة في المجتمع والرفع من أدائه عبر التجديد في مضامينه ومأسسته.

2. للعلم أن مشروع سوليد يدخل ضمن برنامج رائد للنّهوض بحوار اجتماعي مدعّم وشامل وديناميكي من خلال تنمية قدرات النّقابات ونظرائها من اتّحادات أصحاب العمل ومنظّمات المجتمع المدني ودفع الحوار المتعدّد الأطراف بين الشركاء الاجتماعيين في الحوض الجنوبي للمتوسط. المشروع هو نتاج دعم من الاتحاد الدولي للنقابات والاتحاد الأوروبي، ويتم تنفيذه من قبل الاتحاد العربي للنقابات وشركائه، ويهدف إلى مؤازرة جهود الأطراف المستفيدة من أجل بناء حوار اجتماعي شامل ومنظم بالإضافة إلى ترجمة مخرجات ميثاق لتعزيز الحوار الاجتماعي في جنوب البحر الأبيض المتوسط إلى خطط عمل وطنية ملموسة في البلدان المستفيدة.

3. يعتبر هذا الميثاق ثمرة تتويجا للعمل الذي انجز في أربع مراحل من العمل والنقاش الجاد والمثمر الذي قامت به الأطراف الثلاثة على شكل ندوات وورشات عمل ومساهمات مكتوبة:

المرحلة الأولى تمت في لقاءات أحادية ضمت كل طرف من أطراف الحوار الاجتماعي وهم نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA)، وثلاث منظمات أرباب العمل هي كونفدرالية الصناعيين والمنتجين الجزائريين (CIPA) والكونفدرالية الوطنية لأرباب العمل الجزائريين (CNPA) والكونفدرالية الجزائرية لأرباب العمل المواطنين (CAPC)، ومنظمات من المجتمع المدني تمّ انتقاؤها على أساس نشاطها وتواجدها الفعلي في الميدان في كل مناطق التراب الوطني وتنوع اهتماماتها المرتبطة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة أجندة 2030 (البيئة، الصحة، الشباب، المرأة والجندر، رعاية الطفولة، التربية والتعليم...)، وقد تمت هذه اللقاءات في جلسات عامة قدمت فيها محاضرات من طرف خبراء حول ملخص الدراسة التي أنجزت في إطار مشروع سوليد والمعنونة: «الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر – من أجل بديل تنموي تشاركي ومستديم-، وكذلك حول التنمية المستدامة (المفهوم وتطوره التاريخي، وعرض لأهداف

التنمية المستدامة أجندة 2030)، وأخيرا حول الحوار الاجتماعي كمفهوم وممارسة والقوانين الدولية التي تكفله وتجربة الجزائر فيه، كلها تبعتها نقاشات ثرية جدا. كما عرفت لقاءات هذه المرحلة تنظيم ورشات عمل تناولت دراسة الأهداف 17 للتنمية المستدامة 2030 وإعادة ترتيبها بما يتوافق والواقع الجزائري وأولويات كل طرف. كل هذه اللقاءات تكللت بتوصيات أدرجت في المحتوى العام لهذا الميثاق.

أما المرحلة الثانية، فقد تمت في لقاءات ثنائية في جلسات عامة قدمت خلالها مداخلات حول المحاور الأربع التي تعتبر الأولية التي يجب أن يركز عليها الحوار الاجتماعي مستقبلا في الجزائر بالنظر للتحولات العالمية وتداعياتها والتحديات التي تنتظر الجزائر، وهي المحور الاقتصادي والمحور الاجتماعي والمحور البيئي وأخيرا المحور المؤسساتي، وقد تبعت هذه الجلسات تنظيم ورشات ثنائية حول المحاور الأربعة كللت بتوصيات حول المجالات ذات الأولوية التي يجب أن تعالج في كل محور، كلها أدرجت ضمن أرضية هذا الميثاق.

المرحلة الثالثة توجت بلقاء ثلاثي ضم الأطراف الثلاثة تمّ عرض ومناقشة فيه الوثيقة الأولية لميثاق مشروع «سوليد الجزائر» التي انجزت بعد عدة لقاءات مع كل طرف، عرفت في فترة أولى عرض ومناقشة وإثراء الخطة المفصلة لمحتوى الوثيقة، ثم في فترة ثانية عرض ومناقشة مشروع الوثيقة بتفاصيلها. وقد عرفت هذه المرحلة مصادقة الأطراف الثلاثة بالإجماع على محتوى الميثاق مع الإبقاء على الباب مفتوحا للإثراء إلى غاية الصياغة النهائية.

4. لقد أكدت السلطات العليا للبلاد في عدة مناسبات على أهمية وضرورة الحوار الاجتماعي، آخرها الرسالة التي وجهها السيد رئيس الجمهورية إلى العمال الجزائريين بمناسبة اليوم العالمي للشغل في أول ماي 2022، إذ أكد بأن الدولة «حريصة على الحوار الدائم مع الشركاء الاجتماعيين، لضمان الشفافية والالتزام التام بالقوانين»، مع العلم أن تجربة الحوار الاجتماعي في الجزائر ثرية جدا، ولقد لقيت ثناء وتشجيع كل المنظمات الدولية والقارية والإقليمية، وعلى رأسها منظمة العمل الدولية التي أوصت باعتمادها. وككل التجارب لابد وأن تخضع هذه التجربة للتقييم والتطوير والتجديد، من بين جوانب التطوير، تلح جميع الأطراف على ضرورة مأسسة هذا الحوار عبر إنشاء هيئات دائمة تمثل كل الأطراف تتابع تنفيذ القرارات وتقيمها بصفة دورية منتظمة، خاصة فيما يتعلق باللقاءات الثنائية والثلاثية.

5. إن تعزيز وتطوير وتجديد الحوار الاجتماعي اليوم هو أكثر من ضرورة تستدعيها عدة تحديات عالمية وداخلية:

تتمثل **التحديات العالمية** أساسا في التحولات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والجيوسياسية التي يعرفها العالم وتداعياتها على الجزائر والاقتصاد الجزائري. كما تتمثل في الإشكاليات الكونية المطروحة اليوم على الإنسانية جمعاء، أساسا منها إشكالية تزايد الفقر والتهميش والفوارق بين الدول وبداخلها، وإشكالية التحولات البيئية والتغيرات المناخية وانعكاساتها السلبية على التنوع البيئي ومستقبل الإنسانية جمعاء، إضافة إلى الازمات المتعددة والمتنوعة التي يعرفها العالم وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري (الأزمات الاقتصادية والمالية، وأزمة انخفاض أسعار المحروقات، الأزمة الصحية، الأزمة الغذائية...إلخ)، وهي الأزمات التي أصبحت دورية وقصيرة المدى. على هذا المستوى تحديات كبيرة تنتظر الجزائر بدءا بتعزيز القدرات من أجل الدخول في عصر التكنولوجيات الحديثة والثورة الصناعية الرابعة واقتصاد المعرفة وتحقيق التحول الرقمي، وضمان الأمن والسياد الغذائية، والأمن المائي، وأمن المعلومات، وانجاح التحول الطاقوي وحماية البيئة للوصول إلى تحقيق الاقتصاد الأخضر وبلوغ أهداف التنمية المستدامة أجندة 2030، وتدعيم قدرات التخطيط والاستشراف للتصدي لمختلف الأزمات وتداعياتها على الاقتصاد والمجتمع الجزائري.

على المستوى الداخلي: يبقى الاقتصاد الجزائري بعد 60 سنة من الاستقلال، ورغم النجاحات الكبيرة المحققة في عديد المجالات، يعاني من هشاشة المؤشرات الاقتصادية الكلية، ووجود عدة اختلالات هيكلية تظافرت عدة عوامل داخلية وخارجية على تكريسها وتغذيتها والحيلولة دون تجاوزها. من ضمن أهم هذه الاختلالات بقاء اعتماد الجزائر بصفة شبه كلية على مداخيلها من صادرات المحروقات وتبعيتها المفرطة للواردات من الخارج سواء تعلق الأمر بالغذاء أو مدخلاتها الصناعية والزراعية، وضعف الجهاز الإنتاجي الوطني في الصناعة أساسا والزراعة، وهيمنة القطاع الاقتصادي غير المنظم، وأخيرا ضعف نتائج السياسة التجارية الجزائرية وبالأخص نتائج عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. على هذا المستوى تبقى التحديات الأساسية هو تخليص الاقتصاد الجزائري من منطق الريع وبناء اقتصاد منتج ومتنوع وتنافسي ومستديم تلعبه فيه المؤسسة الاقتصادية الجزائرية العمومية والخاصة الدور المحرك. بناء هذا الاقتصاد يستلزم كذلك الإسراع في عملية التحول الرقمي والدخول في اقتصاد المعرفة، وضمان الانتقال الطاقوي في جانبيه المتعلقين بترشيد الطلب على الطاقة واستهلاكها واعتماد الطاقات المتجددة. من ضمن التحديات كذلك ضرورة انجاح عملية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، وكذا إعادة النظر في السياسة التجارية الجزائرية بما يعزز القدرات الإنتاجية الداخلية ويخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار التبادل المتكافئ على أساس مبدأ «رابح-رابح». أخيرا يعد تعزيز الإصلاحات المؤسساتية بما فيها إصلاح الإدارة العمومية وعصرنتها،

وتكريس الشفافية ومحاربة الفساد، وتجديد الحوار الاجتماعي في مضامينه ونطاقه والأطراف المشاركة فيه ومأسسته، من ضمن أهم التحديات التي تكرس ليس فقط نجاح الرهانات أعلاه، بل ضمان العدالة الاجتماعية والانصاف في توزيع الخيرات والثروات الوطنية بين السكان والمناطق، وضمان العدالة والحقوق للجميع والمساواة والمناصفة والعمل اللائق...

6. نحن الأطراف الثلاثة مقتنعون أن رفع هذه الرهانات والتحديات العالمية والداخلية لن يتحقق إلا بإشراك الجميع، حكومة ومجتمع بتنظيماته السياسية والاقتصادية والنقابية ومنظمات أرباب العمل والمجتمع المدني وطاقاته العلمية والجامعية ووسائله الإعلامية، والمجالس الاستشارية والجماعات المحلية والمنظمات المهنية... فالحوار الاجتماعي المتجدد هو الوسيلة المثلى التي تسمح ببناء وتصميم نموذج تنموي بديل يضمن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستديمة وتكريس العدالة الاجتماعية والانصاف وتحقيق الانسجام الاجتماعي والأمن والاستقرار الاجتماعي وتعزيز الجبهة الداخلية.

APL

يستند محتوى هذا الميثاق إلى:

1.

خرجات وخلاصة المرحلة الأولى والثانية والثالثة من مشروع «سوليد الجزائر» والتي توجت بمجموعة من التوصيات من الأطراف الثلاثة للحوار وهم نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين و3 منظمات أرباب العمل، وجمعيات ممثلة للمجتمع المدني تم اختيارها على أساس مجالات اهتمامها المرتبطة بخطة التنمية المستدامة 2030 وتوزيعها الجغرافي على كامل مناطق التراب الوطني وتركيبتها النسوة والشبابية.

2.

محتوى الدراسة التي أنجزت حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر والمعنونة: «الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر: ن أجل بديل تنموي تشاركي ومستديم»، والتي عرضت في اللقاءات الثنائية وتمت مناقشتها والمصادقة عليها من الأطراف الثلاثة.

3.

مخرجات ميثاق «سوليد 1» الذي ضم كل من تونس والمغرب والأردن، مع أخذ بعين الاعتبار الواقع الخاص بالجزائر وتجربة الحوار الاجتماعي فيها.

المبادئ العامة للميثاق

1. يرتكز هذا الميثاق في جوهره على البيان التاريخي لثورة أول نوفمبر المجيدة الذي ينص أن الهدف من الثورة التحريرية هو **تحقيق الاستقلال الوطني بواسطة إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية، واحترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.** كما يقوم على تقاليد الحوار الاجتماعي الراسخة في التاريخ العريق للجزائر وثقافته وقيمه والتي لعبت دورا حاسما في المقاومة الشعبية للمستعمر وكل محاولاته لتشتيت الشعب الجزائري ومحو هويته وثقافته ولغته، نذكر منها تقاليد «تاجماعت» وكل أشكال التعاون والتضامن الاجتماعي مثل «التويزة»...إلخ.

2. كما ينطلق هذا الميثاق من مقتضيات الدستور الجزائري، الذي أكد في ديباجته ومواده على الإرادة القوية لبناء دولة القانون والمؤسسات والفصل بين السلطات، وضمان الحقوق الأساسية للمواطنين والحريات العامة بما فيها الحق في انشاء الجمعيات والأحزاب والنقابات ومنظمات أرباب العمل، والحق في العمل النقابي والإضراب، وفي حرية الصحافة والتعبير والابداع، وكذا الحق في الوصول إلى المعلومات والوثائق والاحصائيات، وحرية الابداع الفكري والفني والحريات الأكاديمية والبحث العلمي وترقيته في خدمة التنمية المستدامة. كما يؤكد تمسك الجزائر بحقوق الانسان المنصوص عليها في البيان العالمي لحقوق الانسان سنة 1948، وبالاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر.

الدستور الجزائري في ديباجته ومواده، يؤكد كذلك على نبذ العنف والفتنة والتطرف وخطابات الكراهية وكل أشكال التمييز وترسيخ قيمه الروحية والحضارية القائمة على الحوار والمصالحة والأخوة، كما يؤكد تمسك الشعب الجزائري بسيادته واستقلاله الوطنيين ويعتزم بناء مؤسسات أساسها مشاركة كل المواطنين، لاسيما الشباب والمرأة في تسيير الشؤون العمومية وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وضمان الحرية لكل فرد في إطار دولة قانون جمهورية وديمقراطية. كما يؤكد على سهر الدولة على تفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تسيير الشؤون العامة، وتشجيع الدولة للديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، وضمان انشاء هيئات استشارية للحوار والمشاورة على رأسها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي يحدد مهامه المتمثلة في توفير إطار لمشاركة المجتمع المدني في التشاور الوطني حول سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة في إطار التنمية المستدامة، وضمان ديمومة الحوار والتشاور بين الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين الوطنيين، وكذا تقييم المسائل ذات المصلحة الوطنية

صافية
afia

في المجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتربوي والتكوين والتعليم العالي، وأخيرا عرض اقتراحات وتوصيات على الحكومة. كذلك، وفي إطار ترسيخ قواعد الحوكمة ودولة القانون، نص الدستور على انشاء هيئات للرقابة على رأسها المجلس الدستوري ومجلس المحاسبة والسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، من أجل حماية الاقتصاد الوطني من كل أشكال التلاعب أو الاختلاسات والتجارة غير المشروعة أو التعسف والاستحواذ أو المصادرة غير المشروعة أو تهريب رؤوس الأموال.

كما يعلن الدستور الجزائري في ديباجته ومواده عن تشجيع بناء اقتصاد منتج ومتنوع يثمن قدرات البلد كلها الطبيعية والبشرية والعلمية في إطار التنمية المستدامة، ومنه ضرورة الحفاظ على الأراضي الفلاحية، وضمان بيئة سليمة والتوعية المتواصلة بمخاطر التغير البيئي، والتسيير العقلاني للمياه والطاقات الأحفورية والموارد الطبيعية. كما يؤكد على التمسك بترقية العدالة الاجتماعية وضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمواطنين وأساسا توفير المياه والمحافظة عليها للأجيال القادمة، والرعاية الصحية والوقاية من الأمراض المعدية والوبائية ومكافحتها، والحق في بيئة سليمة في إطار التنمية المستدامة، وكذا ضمان الحق في التربية والتعليم ومجانية التعليم العمومي والتكوين المهني، كما يضمن الحق في العمل والأجر والحماية والأمن والنظافة أثناء العمل، والراحة والضمان الاجتماعي، وكذا تساوي المواطنين أمام الضريبة ومحاربة الغش والتهرب الضريبي، وضمان سلامة وصحة المستهلكين.

أخيرا، يضمن الدستور الجزائري حماية المرأة من كل أشكال العنف في كل الأماكن والظروف وفي الفضاء العمومي وفي المجالين المهني والخاص، كما يؤكد عمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة، وضمان التناصف بين الرجال والنساء في سوق التشغيل وترقية المرأة في مناصب المسؤولية في الهيئات والإدارات العمومية وعلى مستوى المؤسسات، كما يضمن حقوق الطفل والأسرة ويمنع تشغيل الأطفال.

3. كما يرتكز، هذا الميثاق، على مجموع القوانين والتشريعات الوطنية التي تسيير علاقات العمل وتنظم سوق الشغل ونظم الحماية الاجتماعية والحياة الجمعوية، وعلى تجربة البرامج المتنوعة للتشغيل وبالأخص تشغيل الشباب وإنشاء المؤسسات المصغرة وبعث روح المقاولاتية، وكذا على التجربة الثرية للحوار الاجتماعي في الجزائر منذ الاستقلال الوطني بمختلف أشكاله: الاتفاقيات القطاعية والجماعية، الثنائي والثلاثي، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والعقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

4. يستند هذا الميثاق كذلك، إلى كل القوانين والنصوص التشريعية والتنظيمية، وعلى رأسها الدستور، التي تضمن حق تأسيس الجمعيات والمنظمات سواء النقابية أو منظمات أرباب العمل أو جمعيات المجتمع المدني، والدفاع عن الحقوق المادية والمعنوية والمصالح الاقتصادية والاجتماعية للفئات التي تمثلها والنهوض بها. كما تنص على مشروعية العمل الجمعوي لترقية القيم المجتمعية وقيم المواطنة وحقوق الانسان بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحريات الفردية والجماعية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في كل جوانبها. كما تضمن قانونا تطبيق مبادئ الديمقراطية التشاركية والحق في التشاور والحوار الاجتماعي الثلاثي والثنائي والمفاوضات الجماعية وفي مختلف الهيئات الاستشارية الدستورية وغيرها.

5. كما يستحضر هذا الميثاق منظومة المواثيق والاتفاقيات والتوصيات الدولية والإقليمية، نذكر منها بالأساس:

- ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص في مادته 55 على ضرورة ضمان مستويات أعلى للمعيشة والعمالة الكاملة وكل ظروف التقدم الاقتصادي والتنمية وحل المشاكل الاجتماعية والصحية للسكان.

- الإعلان العالمي لحقوق الانسان (1948) الذي يركز، بالإضافة لضرورة ضمان الحقوق والحريات الفردية والجماعية السياسية والمدنية، على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من ضمنها الحق في الضمان الاجتماعي والعطلة وأوقات للراحة، وكذا ضمان مستوى معيشي لائق والحق في التعليم والمشاركة بحرية في الحياة الثقافية.

- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966) والاعلان العالمي للتقدم الاجتماعي والتنمية (1969)، اللذان يؤكدان على كرامة الشخص الإنساني وقيمته والعدل الاجتماعي، والعمل دوليا ووطنيا على اعتماده أساسا مشتركا لسياسات الإنماء الاجتماعي.

- الاتفاقيات الدولية الخاصة التي تضمن حقوق الأطفال، والحق في الحماية الاجتماعية للجميع، والعمل اللائق، وحقوق المرأة والمرأة العاملة، وتلك التي تمنع التميز والعنف بكل أشكاله، والحق في التنمية وفي سيادة الشعوب على ثرواتها الطبيعية...إلخ.

- تأييد لجمعية العامة للأمم المتحدة للفقرة 5 من اعلان منظمة العمل الدولية حول « العدالة الاجتماعية من اجل عولمة عادلة » الصادر في 19 ديسمبر 2008، بمقتضى قرار رقم 63-199، وقرار اللجنة الدولية لحقوق الانسان المعنية بمتابعة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية رقم 23/2016 الصادر بتاريخ 27 ابريل 2016 (وخصوصا مادته السابعة)، في تعليقها العام حول أهمية الحوار الاجتماعي.

6. يعتمد هذا الميثاق أيضا على دستور منظمة العمل الدولية وإعلان فيلادلفيا (1944) القائم على تكريس مبدأ الثلاثية والحوار الاجتماعي، ومعايير العمل الدولية الأساسية المتضمنة في اتفاقيات هذه المنظمة، منها الاتفاقية رقم 98 المتعلقة بتطبيق مبادئ حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، والاتفاقية رقم 87 المتعلقة بحق التنظيم النقابي، ومجموع الاتفاقيات والتوصيات والقرارات الصادرة عن منظمة العمل الدولية والمتصلة بالحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية والعلاقات المهنية وخصوصا منها التوصية الصادرة في تقريرها لسنة2015 بخصوص «الانتقال العادل نحو اقتصاديات بيئية ومستدامة للجميع»، وتوفير آليات يكون فيها «الحوار الاجتماعي، جزءا لا يتجزأ من الإطار المؤسساتي للسياسات العمومية على كل المستويات»، وأن يشمل القضايا المُهيكلة للسياسات العمومية منها « البرامج الماكرو اقتصادية والنمو والسياسات الصناعية والقطاعية والسياسات المتعلقة بالمقاولة وتطوير الكفاءات، والسلامة المهنية والصحية، والحماية الاجتماعية، وسياسات التدبير النشط لسوق الشغل، والحقوق العمالية ... «. وكذا والقرارات المصادق عليها في الدورة 90 لسنة 2002 المتعلقة بالحوار الاجتماعي والتشاور الثلاثي والعمل اللائق، والاقتصاد غير المنظم. وكذلك إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة (2008)، وقرار الميثاق العالمي للتشغيل المصادق علية في الدورة 98 لسنة 2009، والتوصية رقم 202، التي تؤكد على ضرورة تعزيز الحوار الاجتماعي في تصميم نظم الضمان الاجتماعي وإدارتها وتنفيذها بما في ذلك أرضيات الحماية الاجتماعية... ولابد من تعميم الحوار الاجتماعي الوطني الفعال في وضع سياسات الحماية الاجتماعية وتقييمها. الحوار لابد أن يشمل كذلك مسألة توسيع نطاق الضمان الاجتماعي عند اعتماد إصلاحات الضمان الاجتماعي والتكيفات المالية لضمان كفاية الاعانات وصون نظم الحماية الاجتماعية العادلة.

7. يستند هذا الميثاق كذلك على إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته الثامنة بعد المائة، جنيف، 21 جوان 2019، الذي يعلن «أن منظمة العمل الدولية تحتفل بمئويتها في وقت يشهد تغيرا تحويليا في عالم العمل، تحفزه الابتكارات التكنولوجية والتحولات الديمغرافية وتغير البيئة والمناخ والعولمة، وفي وقت يشهد أيضا استمرار أوجه انعدام المساواة التي تخلف آثارا عميقة على

طبيعة ومستقبل العمل ومكانة الناس وكرامتهم فيه». كما يعلن «أنه لابد من التحرك على وجه السرعة لاقتناص الفرص ومواجهة التحديات من أجل رسم معالم مستقبل عمل عادل وشامل وآمن تترافق معه العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية وفرص العمل اللائق للجميع». الإعلان، يؤكد كذلك أن الحوار الاجتماعي يسهم في تماسك المجتمعات ككل وأنه أساسي لاقتصاد منتج ومُجد.

8. كما يرتكز هذا الميثاق على خطة التنمية المستدامة لسنة 2030 وأهدافها 17، التي نعتبرها أهدافا مترابطة ومتفاعلة مع بعضها البعض، مع العلم أن مخرجات عمل الورشات التي نظمت تطبيقا لمرحلته الأولى والثانية من مشروع سوليد الجزائر، قد وضعت في أولويات ترتيب هذه الأهداف كل من الهدف الاستراتيجي الثامن المتعلق بتعزيز النمو الاقتصادي المطرد، والشامل للجميع، والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع، والهدف التاسع المتضمن إقامة هياكل أساسية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار، والهدف الثاني المتضمن القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة، والهدف الثالث المتعلق بضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار، والهدف الخامس المتعلق ب تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، والهدف الثالث عشر المتعلق ب اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.

9. يستند هذا الميثاق أيضا إلى التقارير الطوعية التي أعدتها الجزائر حول أهداف التنمية المستدامة 2030، خاصة تقرير 2019 الذي يعكس التقدم المحرز من طرف الجزائر في مجال تبني أهداف التنمية المستدامة ودمجها ضمن برامج التنمية الوطنية والقطاعية ووضع الميكانيزمات المؤسساتية وأدوات تطبيقها.

وبهذا الصدد تثمن الأطراف الثلاثة كل الخطوات التي اعتمدتها الجزائر في مجال تطبيق أهداف التنمية المستدامة، فمنذ المصادقة على أهداف التنمية المستدامة 2030، اتخذت الجزائر كل الإجراءات لتبني هذه الأهداف كحكومة ومن طرف كل الأطراف المعنية، عبر إعلان الجزائر الانخراط الطوعي في هذه الأهداف والعمل على تطبيقها ميدانيا وهو ما يظهر بوضوح في دباجة دستور 2020 وعدد من مواده، كما أشار الدستور بشكل صريح لمبادئ التنمية المستدامة وأهدافها (المساواة الاجتماعية وبين المناطق، حماية البيئة، حقوق العمال والمرأة، الحماية الصحية، الحماية الاجتماعية، الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية والحفاظ عليها، مساهمة المجتمع المدني

والمواطنين وبالأخص المرأة والشباب في مجهود التنمية الوطنية...)، إضافة إلى إدراج هذه الأهداف في مختلف برامج الحكومة وقوانين المالية. كما شرعت الجزائر منذ 2016 في وضع الميكانيزمات المؤسساتية للمتابعة والتقييم وأدوات تطبيق أجندة 2030، وإدراج هذه الأهداف ضمن برامجها التنموية وسياستها العمومية وتطبيقها، نذكر من ضمنها إمضاء الجزائر لكل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة، وإصدار عدة قوانين تتعلق بتطبيق أهداف التنمية المستدامة 2030 وإدراجها ضمن المخططات الوطنية والقطاعية (حماية البيئة، التهيئة العمرانية، ترقية الطاقات المتجددة، الوقاية من المخاطر الكبرى وإدارة الكوارث...)، كما وضعت استراتيجية من أجل البيئة والتنمية المستدامة (2019-2035) التي تعتبر بمثابة رؤية وطنية وتوافقية وتشاركية وشاملة للجزائر لتجسيد أهداف التنمية المستدامة. وقد أنشأت مؤسسات وهيئات لها علاقة مباشرة بهذه الأهداف، ووضعت آلية مالية من أجل دعم وتيسير تطبيق التنمية المستدامة مثل الصندوق الوطني للبيئة والسواحل، الصندوق الخاص لتنمية مناطق الجنوب، الصندوق الخاص للتنمية الاقتصادية للهضاب العليا، الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة ومن أجل الطاقات المتجددة والتوليد المشترك، الصندوق الوطني للتنمية الريفية، الصندوق الوطني للتنمية الزراعية، والصندوق الوطني للمياه... إلخ.

كما تثمن الأطراف الثلاثة النتائج المحققة في مجال بلوغ أهداف التنمية المستدامة والتي جعلت الأمم المتحدة ترتبها في المرتبة الأولى عربيا وإفريقيا للمرة الرابعة على التوالي منذ 2019، خاصة فيما يتعلق بالهدف 4 حول التعليم والهدف 12 حول أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، والهدف 17 حول الشراكة الدولية في مجال تجسيد أهداف التنمية المستدامة. حسب نفس الهيئة، فإن الجزائر عرفت كذلك تطورا محسوسا في بعض الاهداف الأخرى مثل الهدف 9 حول الصناعة والابتكار والبنية التحتية، والهدف 13 حول المناخ، والهدف 15 حول الحياة في البر وأخيرا الهدف 16 حول السلم والعدالة ومؤسسات قوية.

الالتزامات العامة للأطراف الاجتماعية والمجتمع المدني:

نحن نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين ومنظمات أرباب عمل: كونفدرالية الصناعيين والمنتجين الجزائريين (CIPA) والكونفدرالية الوطنية لأرباب العمل الجزائريين (CNPA) والكونفدرالية الجزائرية لأرباب العمل المواطنين ،(CAPC) وجمعيات عن المجتمع المدني في الجزائر، نتعهد بإرادتنا الجماعية باعتماد الحوار عامة وقيم التسامح واحترام الرأي والرأي الآخر، وبالحوار الاجتماعي الثلاثي والثنائي والمفاوضات الجماعية وفي مؤسسات الحوار الاجتماعي الأخرى، كأداة لا مفر منها من أجل رفع التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الجزائر، وهو ليس خيار بل ضرورة.

ونعلن التزامنا:

1. بالمبادئ المتضمنة في المواثيق والاتفاقيات والتوصيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتلك التي تضمن حقوق الأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين، والتي تمنع العنف ضد المرأة والتمييز بكل أشكالهما، والتي تضمن حق الشعوب في التنمية والعيش الكريم والسيادة على ثروتها الوطنية...إلخ.

2. بالتشريعات والقوانين والمعايير المتعلقة بالحقوق الأساسية للعمل والعمال واحترامها والعمل على ضمان تطبيقها، والعمل بشكل مشترك على تسريع وتيرة المصادقة على الاتفاقيات الصادرة عن منظمة العمل الدولية ونساهم في ملائمة ومطابقة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية للعمل، واحترام التراتب والتسلسل التشريعي في بناء التعاقدات وتصميم الاتفاقيات بين الأطراف الاجتماعية، ونعتبر المبادرات والمقترحات المقدمة من أي طرف اجتماعي، لتطوير أو تعديل علاقات العمل الوطنية، يجب أن تكون موضوع حوار اجتماعي ثلاثي وثنائي، طبقا لمقتضيات اتفاقية العمل الدولية رقم 144.

3. باحترام القوانين والتشريعات الوطنية وعلى رأسها الدستور فيما يتضمنه من حقوق وواجبات، والمساهمة في تطبيقها ليما يخدم مصلحة الشعب الجزائري والجزائر، وكذا المساهمة في إثرائها وتعديلها إن اقتضى الأمر. في نفس الوقت نؤكد على العمل من أجل تجسيد مشروعيتنا التمثيلية واستقلالنا التنظيمي وممارسة كل حقوقنا وحرياتنا التي يضمنها لنا القانون، وعلى تطوير قدراتنا على التكوين والتحليل والدراسات والتفاوض والتعاقد لكي نصبح قوة تقييم واقتراح إيجابية.

4. بالإسهام في إرساء الجزائر الجديدة وبناء المجتمع الديمقراطي والتنمية المستديمة، على أساس تفاعل المجتمع الاقتصادي (منظمات اصحاب العمل والمؤسسات الاقتصادية)، والمجتمع الاجتماعي (المنظمات النقابية للعمال)، والمجتمع المدني (الجمعيات والتعاونيات والتعاضديات) باعتبارهم القوى الحية والوسائط الفاعلة والمؤثرة في المجتمع، والتي تتقاطع أدوارها ومهامها وتتفاعل في مختلف مجالات تخصصها لتصبح قوة تحليل وتقييم واقتراح وتجنيد للطاقات.

5. بتجديد الالتزام بمبدأ بناء الدولة الاجتماعية من خلال وضع الاقتصاد وثمار النمو في خدمة المجتمع واعتبار العدالة والمساواة وتقليص الفوارق هي القيمة والمبدأ الأكثر أهمية لضمان الانسجام الاجتماعي وتعزيز الجبهة الداخلية والاستقرار الاجتماعي. ويتحقق ذلك عبر سياسات لضمان التوزيع العادل والمنصف للثروة الوطنية والدخل الوطني وتجسيد مبدأ العدالة الاجتماعية وضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان واعتماد كأولوية على تحقيق العمل اللائق وتدعيم القدرة الشرائية وضمان خدمة عمومية ذات نوعية وفي متناول الجميع وتعميم الحماية الاجتماعية.

6. بالعمل على تجسيد مقاربة النوع الاجتماعي القائم على المساواة والمناصفة على المستوى العمودي والافقي والمجالي، لوصول الشباب والنساء إلى سوق العمل وفق معايير العمل اللائق، وتسهيل تمكينهم من إنشاء مشاريعهم الاقتصادية الخاصة، وكذا تمكينهم من التمثيل في المجالس المنتخبة الوطنية والمحلية، ومن تولي مناصب المسؤولية على مستوى الإدارة العمومية والمؤسسات، وعلى تحمل المسؤوليات القيادية الوطنية والقطاعية على مستوى النقابات ومنظمات أرباب العمل ومنظمات المجتمع المدني.

7. بالمساهمة في تدعيم بناء التعاون التجاري والاقتصادي الدولي للجزائر على أساس التكافؤ وتدعيم قدرات الإنتاج الوطنية والمؤسسة الجزائرية، وتعزيز العلاقات مع البلدان الافريقية والمغاربية والعربية، والتموقع الإيجابي في الاقتصاد العالمي بما يتوافق والتحولات وموازين القوى الجديدة.

8. بالإسهام في انجاز أهداف التنمية المستدامة خطة 2030 كأرضية صلبة لبناء النموذج التنموي المنشود مع ضرورة إعادة ترتيب الأهداف وأقلمتها وفق الواقع الجزائري ورصيده التاريخي والثقافي وتجربته التنموية لما بعد الاستقلال إلى غاية اليوم. وبهذا الصدد لابد من التأكيد على الأبعاد التقليدية الثلاث لهذه التنمية وهم البعد الاجتماعي المتضمن مبدأ الانصاف والعدالة الاجتماعية، والبعد الاقتصادي الذي يتضمن مبدأ النجاعة والفعالية الاقتصادية، والبعد البيئي المتضمن مبدأ الاستدامة والحفاظ على الموارد، اضافة لكل من البعد المعرفي الثقافي المتضمن مبدأ عدم سلعنة التراث اللامادي ونشر قيم التعاون والتضامن والتسامح وعدم التمييز وحقوق الانسان، وأخيرا البعد المؤسساتي المتضمن لمبدأ التمكين والمشاركة والمساءلة.

9. بمبدأ أن وحده التوافق الوطني الناتج عن المشاركة الفعالة والواسعة لجميع الأطراف، هو الكفيل ببناء النموذج التنموي الذي يضمن بناء اقتصاد منتج ومتنوع تنافسي ومستديم يقوم على تشجيع الاستثمارات المنتجة العمومية والخاصة المولدة للثروة والخالقة لمواقع الشغل اللائقة، وعلى تحفيز الدخول في اقتصاد المعرفة والرقمنة، ورفع تحديات الأمن والسيادة الغذائية، والانتقال الطاقوي والبيئي، ونقل الاقتصاد غير المنظم

إلى الاقتصاد المنظم، وكذا تحقيق كما أنه وحده الكفيل بتحقيق الانسجام الاجتماعي وتعزيز الجبهة الداخلية والوحدة الوطنية، وربح معركة الوعي الاجتماعي.

10. بالتجنيد من أجل تعزيز وتطوير وتجديد الحوار الاجتماعي في مضامينه ونطاقه وتركيبته ومأسسته، وذلك بالنظر للتحولات التي يعرفها الاقتصاد العالمي وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري وسوق العمل بالتحديد والتحديات التي تفرضها، وكذا بالنظر إلى التحديات الداخلية وعلى رأسها تحدي التنمية الوطنية وبناء اقتصاد منتج ومتنوع وتنافسي ومستديم.

في هذا الصدد، فإن الأطراف الثلاث حريصة على ضرورة:

أ. إقرار مبدأ التقييم الموضوعي والعلمي والدوري لأداء الاقتصاد الجزائري والوضع الاجتماعي والبيئي للبلاد، وترسيخ ذلك كثقافة وممارسة على جميع المستويات. ومأسسة الحوار الاجتماعي بكل أشكاله وعلى جميع المستويات عبر إنشاء هيئات دائمة للمتابعة والتقييم الدوري والمنتظم وتوفير كل البيانات والمعلومات لضمان نجاعته وتجسيد مخرجاته.

ب. تطوير المنظومة الإحصائية الوطنية وتوفير بيانات وإحصائيات ذات جودة ومصداقية، ووضعها في متناول جميع الأطراف، وكذا الرفع من قدرات التخطيط والاستشراف. ذلك من شأنه تمكين أصحاب القرار على المستويين المركزي والمحلي من اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية والأخرى المناسبة في الزمان والمكان المناسب وتقييمها، كما يسمح للمستثمرين المحليين والأجانب تحسين قدراتهم على التنبؤ واتخاذ القرار الاستثماري الأمثل لتعظيم النتائج، كما يدعم قدرات الأطراف الاجتماعية على الدراسات والتحليل والتقييم وتحديد مواقفها وفق مصالح الفئات التي تمثلها.

ت. تطوير قدرات الأطراف الثلاثة على التكوين والدراسات والتحليل بالوسائل التكنولوجية الحديثة، سواء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى المرتبطة بالتحولات العالمية وتداعياتها لفهم أفضل للتعقيدات والتغيرات القائمة والمرتقبة في سوق العمل، وتحديات المنافسة الاقتصادية والاجتماعية، والتحولات التكنولوجية والمهنية، وأنماط الإنتاج والإدارة الجديدة المصاحبة للثورة الصناعية الرابعة، وتلك المرتبطة بتطور الوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الوطني، أو في مجال تعزيز القدرات الأطراف الثلاثة على الحوار المدني والاجتماعي والتفاوض الجماعي.

11. على الدولة كمشغلة وكسلطة عمومية مسؤولية تعزيز الحوار الاجتماعي وتوفير كل الوسائل المذكورة أعلاه للأطراف الثلاثة لتطويره وتجديده ومأسسته بشكل تشاوري مع التنظيمات النقابية ومنظمات أرباب العمل وجمعيات المجتمع المدني من أجل الرفع من قدراتها وابتكار أساليب ونماذج جديدة للحوار الاجتماعي التي تمكن من رفع التحديات العالمية والداخلية المطروحة عليها اليوم.

Project funded by the
EUROPEAN UNION
SOUTH MED SOCIAL DIAL
SOLID Kick-off sem
الإفتتاحية لمشروع صوليد
30 September 2021
USINESSMED

Project funded by the
EUROPEAN UNION
SOLID
SOUTH MED SOCIAL DIALOGUE
SOLID Kick-off seminar
الندوة الإفتتاحية لمشروع صوليد
29 & 30 September 2021

عرض المحاور التي يقوم عليها الميثاق:

بناءا على هذه الالتزامات الاستراتيجية، تتعهد نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA)، والثلاث منظمات أرباب العمل الشريكة في هذا المشروع، وهي كونفدرالية الصناعيين والمنتجين الجزائريين (CIPA) والكونفدرالية الوطنية لأرباب العمل الجزائريين (CNPA) والكونفدرالية الجزائرية لأرباب العمل المواطنين (CAPC)، ومنظمات المجتمع المدني الشريكة، بترجمتها وتفعيلها في 4 محاور استراتيجية أساسية كبرى هي المحور الاقتصادي والمحور الاجتماعي والمحور البيئي وأخيرا المحور المؤسساتي المتضمن، بالإضافة لقواعد تدعيم دولة المؤسسات والديمقراطية والمشاركة، مبدأ المساواة بين الجنسين وعدم التمييز وتمكين المرأة ومحاربة كل أشكال العنف ضدها.

مع الإشارة أن هذه المحاور تدمج كل الأهداف 17 للتنمية المستدامة 2030 مع إعادة ترتيب الأولويات حسب الواقع الجزائري، وذلك وفق مخرجات ورشات عمل المرحلة الأولى والثانية من مشروع سوليد الجزائر. كما هي قابلة للأثراء والتطوير من أجل الوصول إلى صيغتها النهائية.

المحور الاقتصادي:

1. إن التقييم العلمي والموضوعي للنموذج الاقتصادي والاجتماعي المعتمد منذ عقود هو أكثر من ضرورة اليوم مع ابراز الاختلالات الهيكلية الأساسية التي يتوجب تجاوزها من أجل بناء النموذج التنموي البديل، وهي أربعة اختلالات هيكلية أساسية تعتبرها كل الدراسات والبحوث أنها بمثابة الحواجز الأساسية التي تعرقل تطور الاقتصاد الجزائري اليوم وتحول دون تحويله إلى اقتصاد منتج ومتنوع خالق للثروة والعمل اللائق وضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان خاصة الغذائية منها، ويحترم البيئة وفق أهداف التنمية المستدامة 2030 ومبادئ الحوكمة ومرتكزاتها.

2. تتمثل هذه الاختلالات الهيكلية أولا في **تبعية الاقتصاد الجزائري للخارج من خلال اعتماده في مداخيله على المحروقات** بنسبة تفوق 91 % من مجموع الصادرات، وفي واردته على الغذاء (23.45% من مجموع الواردات) **والمدخلات الصناعية والزراعية** (26.55% و23.27% على التوالي من مجموع الواردات). أما الاختلال الهيكلي الثاني فيكمن في **ضعف الجهاز الإنتاجي الوطني في الصناعة والزراعة وعدم تنوعه** والذي ينعكس أساسا في ضعف مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الخام وتراجع نسبة التشغيل فيه وضعف الإنتاجية وتمركز النشاط الاقتصادي في قطاع الخدمات والتجارة أساسا، كما ينعكس في ضعف تغطية الإنتاج الزراعي للطلب المحلي المتزايد بفعل النمو الديمغرافي، الأمر الذي يطرح مسألة تحقيق الأمن الغذائي والسيادة الغذائية بشكل حيوي في ظرف سوق دولية جد مضطربة بفعل الصراع الروسي الأوكراني. أما الاختلال الهيكلي الثالث فيكمن في الوزن الثقيل للاقتصاد غير المنظم في الجزائر (حوالي 50% من الاقتصاد وأكثر من 40% من التشغيل) والذي جعل كل الأطراف تجمع على ضرورة إدراجه كأحد القيود الأساسية التي تحول دون بناء اقتصاد منتج ومتنوع، كما أنه عامل أساسي من العوامل المعرقلة لجهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة في آفاق سنة 2030. القيد الهيكلي الأخير هو ضعف اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي وهو ما يظهر في النتائج السلبية لعقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وضعف الاستثمارات الأجنبية الوافدة والدور الهامشي للمبادلات التجارية الجزائرية مع افريقيا والبلدان المغاربية والعربية عموما.

3. تتفق الأطراف الثلاثة المشاركة في هذا المشروع أنه لا يمكن بناء بديل تنموي تشاركي ومستديم من دون تجاوز هذه الاختلالات الهيكلية، وأن هذا التجاوز يتطلب سياسات وحلول هيكلية وفق سياسة تنموية متوسطة وبعيدة المدى تكون ثمرة مشاركة جماعية وحوار اجتماعي بناء وفعّال ومتجدد بين كل الأطراف.

أهم البنود التي يجب أن ترتكز عليها هذه السياسة التنموية، يتفق الأطراف الثلاثة على:

- **ضرورة إرساء اقتصاد منتج متنوع وتنافسي ومستديم** مبني على المؤسسة الاقتصادية العمومية والخاصة، وعلى المعرفة وتدعيم البحث العلمي والتقدم التكنولوجي، وهو ما يتطلب صياغة سياسة إرادية قوية للرفع من الاستثمارات المنتجة والعودة للتصنيع، وتحقيق ذلك لا يحتاج

إلى إجراءات تحفيزية فقط، بقدر ما يتطلب صياغة نظرة واضحة وبعيدة المدى لتطوير القطاعات الصناعية ذات القيمة المضافة العالية والتي تجد مكانتها في سلاسل القيمة العالمية، وهي القطاعات المحركة للثورة الصناعية الرابعة اليوم، كما تستلزم تعزيز الاطار المؤسساتي والحوكمة وفعالية الخدمات الداعمة للاستثمارات المنتجة.

بهذا الصدد، تثمن كل الأطراف، وبالأخص منظمات أرباب العمل ونقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين، إشراكها في المشاورات حول قانون الاستثمار الجديد، وتعتبر أن ما جاء فيه من إجراءات قانونية وتنظيمية سيساهم بشكل كبير في رفع كل القيود البيروقراطية والأخرى التي تحول دون تشجيع الاستثمارات المنتجة وتنويعها والتخلص من التبعية للريع من المحروقات.

كما تعرب عن استعدادها لدعم كل المبادرات باتجاه تجسيد السياسات العمومية للاستثمار بهدف ضمان نمو قوي ومستديم وبناء اقتصاد منتج ومتنوع، لكنها تعتبر أن المجهود الاستثماري لابد وأن يصطحب بإرادة قوية لضمان فعالية الاستثمارات التي يجب أن تنعكس بمعدلات نمو حقيقية، وهو ما يجب تجسيده من خلال صياغة نظرة بعيدة المدى لتطوير القطاعات الانتاجية في الصناعة والزراعة وتحقيق التحول الرقمي والانتقال الطاقوي وإدراج أهداف التنمية المستدامة واعتماد مبادئ الحوكمة.

- **ضرورة العمل على الإسراع في تحقيق التحول الرقمي وبناء اقتصاد المعرفة ومتطلباته** لما لهما اليوم من آثار إيجابية على خلق القيمة وتحقيق معدلات النمو عالية ومن آثار سحب على القطاعات

الاقتصادية الأخرى وتبعا على خلق مواقع الشغل في قطاعات أربع أساسية اليوم كلها مرتبطة بهذا الاقتصاد وهي الذكاء الاصطناعي والروبوتيك، العمران الأيكولوجي والمدن الأيكولوجية والمساحات الخضراء والزراعة البيولوجية، والتجارة الإلكترونية، وأخيرا قطاع حماية المعلومات والأمن الإلكتروني وأخلقة التكنولوجيات الحديثة.

تحقيق الاقتصاد الرقمي يتطلب وضع سياسات عاجلة ومتوسطة المدى تهيئة المورد البشري بتطوير التعليم والتكوين والبحث العلمي والبحث والتطوير باتجاه اكتساب التكنولوجيات الحديثة والرفع من قدرات تطويره، وتوفير الإطار المؤسساتي والتشريعي والقانوني للمؤسسات التي تعمل في هذا الاقتصاد، وكذا لضمان الأمن الرقمي ومحاربة الجريمة الإلكترونية، وأخيرا تطوير الرقمنة على كل المستويات.

- **ضرورة التعجيل في تحقيق الانتقال الطاقوي بما يتضمنه من ترشيد للطلب والاستهلاك واعتماد الطاقات المتجددة**، وهو الهدف الذي يدخل مباشرة ضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة. الأطراف الثلاثة إذ تثمن الإجراءات التي اعتمدتها الحكومة من أجل التخفيض من انبعاث الغازات المولدة للاحتباس الحراري وتشجيع انتاج الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية، إلا أنها تعتبر أن الجزائر تعرف تأخرا في مجال الانتقال الطاقوي، لذلك هي تقترح في هذا المجال:

- الإسراع في تحقيق الفعالية الطاقوية على جميع المجالات والقطاعات الاقتصادية، وتطوير نظام طاقوي ذكي ومستديم (العائلات، البناء والسكن، المدن الذكية، الصناعة، الزراعة...إلخ)،

- تشجيع تطوير انتاج الطاقات المتجددة النظيفة والمستدامة بالأخص الشمسية بالنظر لما تملكه الجزائر من قدرات، وتطوير انتاج الهيدروجين الأخضر من أجل الرفع من قدرات تخزين الكهرباء،

- تشجيع المؤسسات النشطة في هذا المجال وبالأخص الناشئة منها ومرافقتها، من خلال توفير لها المحيط المؤسساتي والقانوني والتنظيمي والبنية التحتية المواتية.

- تشجيع البحث العلمي والتعليم والتكوين في مجالات الطاقات المتجددة والانتقال الطاقوي عموما، مع العلم أنها مجالات مولدة لمهن جديدة وخزان قوي للتشغيل.

- **ضرورة الحيوية لتطوير القطاع الفلاحي وضمان الأمن والسيادة الغذائية**، هذا الهدف تعتبره الأطراف الثلاثة استراتيجيا وحيويا وتحديا كبيرا يجب رفعه بالنظر للطلب المتزايد على الغذاء بفعل النمو الديمغرافي المتزايد وضعف نسبة نمو الناتج الداخلي الخام الزراعي (2.5%) وميزان تجاري صناعي –غذائي عاجز (8.2-%)، إضافة إلى القيود الطبيعية في القطاع والمتمثلة في نقص الأراضي الزراعية وندرة المياه، مع أخذ بعين الاعتبار تذبذبات السوق العالمية بفعل أزمة كورونا والصراع الروسي الأوكراني.

الأطراف الثلاثة تعتبر أن تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر ورفع تحدي الأمن

والسيادة الغذائية يتطلب التخلي عن المنطق قصير المدى الذي يميز ويطبع قرارات الحكومة في هذا القطاع وبناء استراتيجية شاملة وبعيدة المدى للقطاع الفلاحي تكون ثمرة نقاش وطني يضم كل الفاعلين في قطاع الفلاحة ومن حوله (الحكومة، الفلاحون والموالون وممثليهم، الباحثون في المجال، التجار، الصناعيون، الجماعات المحلية، الإدارات المكلفة بالبيئة والموارد المائية والتهيئة العمرانية، جمعيات المجتمع المدني الناشطة في كل هذه المجالات وجمعيات المستهلكين... إلخ).

الأطراف الثلاثة تعتبر أنه يجب تأخذ هذه الاستراتيجية بعين الاعتبار:

- أولوية هدف تحقيق الأمن والسيادة الغذائية بما يضمن وصول السكان بشكل منتظم ومستمر إلى غذاء صحي بواسطة تطوير الإنتاج المحلي أولا بما فيه المدخلات والتجهيزات والمعدات الفلاحية واستيراد ما لا يمكن انتاجه مع أخذ بعين الاعتبار الأولويات الغذائية للجزائريين وهويتهم وثقافتهم الغذائية.

- ترقية فلاحة مستديمة تهدف للحفاظ على الموارد الطبيعية والرفع من قدراتها (الأراضي، المياه، المساحات المغطاة والغابات...) والحد من تدهور المحيط والنظم الزراعية المحلية وانجراف التربة وملوحة الأراضي والتصحر والزحف العمراني، وحماية التنوع البيئي والمواد الجنيسة النباتية والحيوانية وبالأخص حماية البذور المحلية التي تعد الحلقة الأولى في سلسلة ضمان الأمن والسيادة الغذائية. كما تأخذ بعين الاعتبار القدرات والخصوصيات المحلية للمناطق (السهوب والهضاب العليا، الواحات، الجبال، المساحات المسقية، السهول...إلخ).

- تنمية القدرات العلمية والفنية الفلاحية العصرية (البحث العلمي والتعليم والتكوين...) على أساس المبادئ والممارسات الأيكولوجية، مع الحرص على رسملة المعارف الفلاحية المحلية.

- تحسين ظروف معيشة الفلاحين وسكان الريف وتحقيق التشغيل والعمل اللائق، وتعميم الحماية الاجتماعية، وتشجيع العمل التعاضدي والتعاوني وتطوير الفلاحة العائلية والاقتصاد الاجتماعي التضامني، كلها إجراءات تصب باتجاه التقليص من الاقتصاد غير المنظم في هذا القطاع.

- تحقيق الأمن والسيادة الغذائية، وعلى رأسها السيادة المائية والسيادة على البذور بأنواعها، وترقية فلاحة مستديمة، هو مرتبط بوضع استراتيجية للتنمية الاقتصادية المتكاملة والمرتبطة أساسا بالسياسات الصناعية والطاقوية والتهيئة العمرانية وحماية المحيط وتسيير الموارد المائية وسياسة القرض...إلخ.

- **إنجاح عملية تأمين انتقال الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم:** بالنظر لحجم ووزن هذا القطاع وتأثيرات السلبية على الاقتصاد عامة والتشغيل وظروف العمل والقدرة الشرائية للعاملين فيه، فإن الأطراف الثلاثة تقترح تصميم خطة وطنية تشارك فيها كل الأطراف المعنية لإحصاء وقياس الحجم الحقيقي لهذا القطاع وتصنيفه وتقدير انعكاساته السلبية على جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية...، واقتراح برنامج مرحلي لتأمين نقله التدريجي من الاقتصاد والعمالة غير المنظمة وادماجه في الاقتصاد والعمالة المنظمة. ما يجب التأكيد عليه هو ضرورة التمييز بين الاقتصاد غير المنظم «المعاشي» الذي يضمن للعاملين فيه تأمين الرزق لهم ولعائلاتهم، والاقتصاد غير المنظم «الناهب ولافتراسي» الذي يشكل خطرا حقيقيا على الاقتصاد والمجتمع الجزائري، وبالتالي فإن تحقيق هذا الانتقال يكون وفق صنف هذا الاقتصاد وطبيعة الناشطين فيه.

- **أهمية إعادة توجيه السياسة التجارية باتجاه ضمان أكثر تكافؤ في المبادلات التجارية والعلاقات الاقتصادية** للجزائر مع باقي العالم، وإعطاء الأولوية لهدف التنمية وتطوير الاقتصاد المنتج، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المنتجة، وضمان اندماج إيجابي في سلاسل القيمة العالمية، وتعزيز العلاقات التجارية وعلاقات التعاون مع القارة الافريقية والبلدان العربية والمغاربية وبلدان الجوار. كما يجب تطوير الديبلوماسية الاقتصادية وجعلها في خدمة ترقية المؤسسة الجزائرية والمنتوج الوطني.

- تشجيع الاقتصاد الاجتماعي-التضامني النظام التعاوني والتعاضديات بالنظر لتلائم هذا الاقتصاد والنظم وحجم المؤسسات الجزائرية والملكيات الفلاحية وما له من قدرات على تجسيد الاقتصاد الدائري والتقليص من الفوارق وحجم الاقتصاد غير المنظم ونقله إلى الاقتصاد المنظم.

- تطوير الجهاز الإحصائي الوطني ودعم القدرات الوطنية للتخطيط والاستشراف، وضرورة وضع المعلومة الاقتصادية والاجتماعية في متناول كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعية والباحثين، وذلك بالنظر لأهميتها في تطوير قدرات تحليل ودراسة الواقع الاقتصادي والاجتماعي والتخطيط والاستشراف للمستقبل. كما ترفع من نوعية الحوار الاجتماعي ونجاعة مخرجاته.

المحور الاجتماعي

1. فيما يتعلق بالمحور الاجتماعي، يحرص الأطراف الثلاثة المشاركة في مشروع سوليد الجزائر على تثمين السياسة الاجتماعية المعتمدة من طرف السلطات العمومية وفاء لبيان أول نوفمبر الذي ينص على بناء دولة اجتماعية، وهي السياسة التي سمحت للجزائر أن تحتل المرتبة الأولى عربيا وافريقيا في مؤشرات التنمية المستدامة.

2. الأطراف الثلاثة تؤكد على تمسكها بالطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية وتعلن استعدادها للعمل في إطار تشاوري وحوار اجتماعي فعّال وناجع للحفاظ على كل المكاسب الاجتماعية للشعب الجزائري عموما والعاملات والعمال على الخصوص، والسعي لتوسيعها وتطويرها بما يحفظ التوازنات الاقتصادية الكلية للجزائر، وذلك وعي منهم بأهمية ودور المجال الاجتماعي في ضمان تحفيز الطلب الكلي وتشجيع الدورة الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسلم المدني وتعزيز الجبهة الداخلية والوحدة الوطنية. ومن ضمن المجالات التي يجب أن تحظى بالأهمية والعناية القصوى يركز الأطراف الثلاث على:

- **ضرورة وضع سياسة وطنية شاملة ونشطة ومتكاملة وبعيدة المدى للتشغيل** على أساس تشاوري وفي إطار حوار وطني شامل يضم كل الأطراف المعنية، تهدف الرفع من وتيرة إنشاء مواقع الشغل اللائقة والدائمة خاصة للشباب والنساء، والتقليص من البطالة إلى حدودها الدنيا، وذلك بالنظر للطلب المتزايد على الشغل في سوق العمل بحكم النمو الديمغرافي وارتفاع نسبة السكان النشطين من مجموع السكان، ومن الضروري أن تدمج هذه السياسة في تصورها:

  - أهمية الرفع من معدلات النمو الاقتصادي ووتيرة إنشاء المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة وضمان شروط ديمومتها، وضرورة الاستثمار في القطاعات الكثيفة التشغيل، كشرط أساسي للاستجابة للطلب المتزايد على الشغل.

  - العمل على التوفيق بين احتياجات سوق العمل ومخرجات منظومة التربية والتعليم والتكوين المهني والتعليم العالي والمعاهد العليا المتخصصة، وذلك بأخذ بعين الاعتبار التحولات التي يعرفها الاقتصاد العالمي أساسا الثورة التكنولوجية وتطبيقاتها وتطور سلاسل القيمة العالمية وصعود القطاع المالي في الاقتصاد العالمي، وتداعياتها على الاقتصاد الوطني وسوق العمل، ودورها في زوال مهن قديمة وبروز مهن جديدة تتمركز عموما في قطاعات التكنولوجيات الحديثة نذكر منها على سبيل المثال الذكاء الاصطناعي والروبوتيك والتجارة الإلكترونية بأنواعها والمهن التي تتطور حول متطلبات التحول البيئي وضمان أمن المعلومات والرقمنة...إلخ.

  - تطوير ثقافة المقاولاتية وتنميتها في جميع المجالات وتعميم تدريسها في مختلف التخصصات فيما لها من دور إيجابي في إنشاء العمل الفردي والمؤسسات الناشئة والصغيرة وضمان تمديد فترة حياتها، مع أثر ذلك على إنشاء مواقع شغل دائمة ولائقة.

- **وضع برنامج وطني لتعميم العمل اللائق** وفق مرجعيات منظمة العمل الدولية وعدة تقارير عالمية وقارية وإقليمية والهدف 8 من أهداف التنمية

المستدامة 2030: تعتبر الأطراف الثلاثة أن وضع حد لتنامي الفقر والفوارق الاجتماعية وتوسع الهشاشة في سوق العمل بفعل تعميم عقود العمل لوقت محدد والتشغيل في الاقتصاد غير المنظم، وكذا بفعل تطور مهن جديدة لم يوضع لها بعد الإطار المؤسساتي والقانوني لتنظيمها، بالنظر لخصوصيتها (مثلا غموض الوضع القانوني للعامل هل هو عامل فردي أم أجير؟)، كل ذلك يستلزم وضع العمل اللائق كأولوية يجب تحقيقها من خلال برنامج وطني لتجسيده في كل السياسات الوطنية للتنمية والتشغيل.

- ضرورة اعتماد مقاربة شاملة **للحفاظ على القدرة الشرائية** للسكان ومقاومة ظواهر الفقر والحرمان والهشاشة والقضاء على الفوارق الاجتماعية وبين المناطق وضمان المساواة في الفرص، وتحسين جودة الخدمة العمومية وتوسيعها للجميع، وكذا الرفع من جودة الخدمات الصحية، كلها وفق أهداف التنمية المستدامة 2030 وتجسيدا لمبدأ العدالة الاجتماعية والانصاف. بهذا الصدد فإن الأطراف الثلاثة تدعو لفتح حوار واسع وشامل حول التحويلات الاجتماعية وسياسة الدعم بهدف إعادة النظر فيها باتجاه أكثر عقلانية ونجاعة في الانفاق مع ضرورة الحرص على ضمان العدالة الاجتماعية والانصاف والتمسك بمبدأ بناء الدولة الاجتماعية.

- الأطراف الثلاثة تعلن تمسكها بنظام الحماية الاجتماعية القائم على التوزيع وتدعم كل إجراء باتجاه تعميم الحماية الاجتماعية لجميع القطاعات (العام والخاص، والمنظم وغير المنظم...) وتوسيع خدماتها، وتعزيز قدراتها على الصمود ومواجهة الأزمات وتحسين إدارة وحوكمة صناديق **الحماية الاجتماعية** والحرص على ضمان

توازنها المالي. كما تعلن استعدادها الدائم للمشاركة في صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات الحماية الاجتماعية الوطنية من خلال حوار اجتماعي وطني.

- **مراجعة السياسة الضريبية في اتجاه تحقيق العدالة الضريبية** وتجسيد العدالة الاجتماعية عبر_تصحيح نسب مساهمة الضريبة على مداخيل العمل المأجور ومداخيل المؤسسات. وضرورة تحسين انظمة التحصيل والحد من الغش والتهرب الضريبيين واعادة توجيه إنفاق الموارد الضريبية للاستثمار العمومي والخدمات الاساسية وأساسا الصحة والتعليم. ومراجعة انظمة الاجور بما يحقق مصالح الاطراف الاجتماعية الثلاثة ويوفر القدرة

على العيش الكريم ويحفز الطلب الكلي على السلع والخدمات وينعش الدورة الاقتصادية.

- **إعادة النظر في سياسة منظومة التعليم والتعليم العالي والتكوين المهني** في مضمونها ومناهجها وفق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة والمتعلق بضمان تعليم جيد وفرص التكوين المستمر للجميع، وذلك عبر تحسين الجودة باستعادة دوره وهدف هذه المنظومة المتمثل في الرفع من قدرات التلاميذ والطلبة والمتربصين على التحصيل العلمي وتراكم المعارف وليس توزيع الشهادات، وكذلك باتجاه تدعيم التعليم التقني والتكنولوجي بما يتماشى والتحولات التكنولوجية والاقتصادية التي يعرفها العالم وسوق الشغل. كما أنه يتوجب على هذه المنظومة الانفتاح على العالم الاقتصادي والمؤسسة الاقتصادية وبناء علاقة تفاعلية معها لربط التكوين النظري بالتكوين التطبيقي.

المحور البيئي

1. الأطراف الثلاثة المشاركة في مشروع سوليد الجزائر تثمن تبني الجزائر، سواء من ناحية النصوص القانونية أو التنظيمية وعلى رأسها الدستور أو الإجراءات العملية التي اتخذتها، مفهوم ومبدأ التنمية المستدامة واعلانها الطوعي الانخراط في أهداف التنمية المستدامة 17 والالتزام لتحقيقها. وتعلن تجنيدها إلى جانب الحكومة للمضي قدما أكثر نحو تجسيد هذه الأهداف خاصة

تلك المتعلقة بالبيئة والتغيرات المناخية لكونها لازالت لم تحظى بالاهتمام الكافي في ثقافة وسلوك المواطنين والمؤسسات الاقتصادية والإدارات المركزية والمحلية.

2. كما تدعو الأطراف الثلاثة إلى تصميم سياسة وطنية شاملة للبيئة والتنمية المستدامة تكون ثمرة حوار وتشاور واسع لكل المعنيين بعد تشخيص علمي وموضوعي للوضع البيئي للجزائر بشكل عام مع التركيز القيود الطبيعية والأخرى (الاحتياجات المتزايدة للسكان بفعل النمو الديموغرافي، محدودية الأراضي الزراعية، ندرة المياه، المناخ شبه الجاف، الاعتماد على الوقود الاحفوري والتأخر في مجال الانتقال الطاقوي...) التي يجب تجاوزها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030. ومن ضمن الإجراءات التي يجب أن تتخذ بهذا الشأن يمكن التأكيد على:

- تقييم السياسات العمومية تجاه البيئة والتغيرات المناخية وإشراك جميع الأطراف بما فيها الجماعات المحلية والمجتمع المدني، وضرورة وضع آليات دائمة لذلك.

- تعزيز المنظومة التشريعية والقانونية الوطنية المتعلقة بالبيئة والتغيرات المناخية بما يضمن انسجامها وتفادي تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات والمؤسسات، وإدراج كل المبادرات المتعلقة بحماية البيئة ومواجهة التغيرات المناخية ضمن مخططات التنمية الوطنية والمحلية.

- تدعيم قدرات رصد ومتابعة ومراقبة التحولات البيئية والتغيرات المناخية على المستوى العالمي والوطني، وذلك من أجل الإخطار المسبق بالأزمات والتخطيط لمواجهة انعكاساتها السلبية وتفاديها إذا أمكن.

- وضع استراتيجية وطنية للتحسيس وتطوير الوعي بأهمية المسؤولية البيئية وأخطار التغيرات المناخية على جميع المستويات (الإعلام السمعي البصري والمكتوب، المناهج التربوية، المساجد، البرامج الثقافية والفنية...إلخ).

- تعزيز التشريعات التي تلزم المؤسسات الاقتصادية ومختلف الهيئات بعقد للأداء البيئي وترغمها على تطبيق القوانين المتعلقة بالحفاظ على البيئة.

- تدعيم المنظومة القضائية ماديا وبشريا بتخصصات في مجال البيئة بما يكفل تطبيق القوانين وفرض العقوبات على المخالفين.

- تطوير العمل الدولي والديبلوماسي البيئي بما يعزز مبادرات الجزائر المتعلقة بحماية البيئة ومواجهة التغيرات المناخية.

- الإسراع في تجسيد الانتقال الطاقوي، لما له من نتائج إيجابية على عقلنة وترشيد استهلاك الوقود الأحفوري والحد من انبعاث الغازات الدافئة، والتوجه نحو الطاقات المتجددة وبالأخص الطاقة الشمسية التي تملك منها الجزائر خزانا معتبرا يعد من ضمن الأكبر في العالم.

- الحفاظ على الأراضي الزراعية وتناقص المساحات الغابية والحد من تآكلها بفعل العوامل المختلفة، وبرامج للرفع من نسبة مساحاتها عبر الاستصلاح والتشجير، وكذا تشجيع الفلاحة الواحية لما في ذلك كله من أهمية في رفع الطاقات الإنتاجية في الفلاحة وضمان الأمن والسيادة الغذائية وتحقيق الاقتصاد الدائري وخلق التنوع البيئي وتكريس الاستدامة.

- ترشيد استهلاك المياه والحد من تسربها وضياعها بمختلف الاشكال من أجل ضمان السيادة المائية، وكذا الرفع من قدرات التخزين. واعتماد سياسة عمرانية، وسياسة للسكن والبناء تحترم مبادئ الاستدامة والتراث المعماري الجزائري الذي هو مستدام في الأصل (خاصة في الجنوب). وكذا العمل على الحد من التلوث الصناعي

والعمراني بوضع قوانين لمعاقبة الملوثين. كما يتوجب الحفاظ على كل الثروات الوطنية سواء تلك التي في الأرض أو البحر ومحاربة تلويثها.

- وضع برنامج شامل لتسيير النفايات يقوم على التقنيات الحديثة ويعطي الأولوية للفرز التقني وإعادة الرسكلة بما يدعم الانتاج الوطني ويخلق مواقع الشغل، مع ضرورة تدعيم القوانين لردع المخالفين بما فيها الجبائية منها، وكذا ربط عملية تسيير النفايات بالتهيئة العمرانية ونظافة المدن بما يتماشى والهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة آفاق 2030.
- اقامة العلاقة العضوية بين العدالة المناخية والعدالة الاجتماعية، لضمان حقوق العمل اللائق، وخلق فرص الشغل الجديدة، في كل مجالات الاقتصاد الأخضر.

- أهمية التوعية بأهداف التنمية المستدامة 2030 وتجنيد كل الأطراف للانخراط فيها وتبنيها مع «جزأرتها» بإعادة ترتيب الأولويات وفق الواقع الجزائري. وضرورة إعطاء دور أكبر للجماعات المحلية في تجسيد أهداف التنمية المستدامة 2030. وتشجيع منظمات المجتمع المدني على تبني أهداف التنمية المستدامة 2030 وإدخالها ضمن برامجها. وكذا التشجيع على المقاولاتية الخضراء والاجتماعية ونشر مفهوم الإستدامة في عالم الأعمال وتشجيع الاستثمارات والمنشئات

والصناعات النظيفة والصديقة للبيئة، وإدراج هذه الأهداف في المناهج الدراسية والتعليمية والتكوينية على مختلف المستويات، وتعزيز البحث العلمي في هذه المجالات. وأخيرا تعزيز التعاون الإقليمي والدولي ومع المنظمات الدولية لتجسيد اهداف التنمية المستدامة 2030، والسعي للاعتراف بالدين الايكولوجي لدول الشمال على الوضع البيئي بدول الجنوب.

- تصميم برنامج عمل وطني لتقييم الاعتداءات على البيئة والطبيعة، وتأثير المواد الملوثة والغازات ومصادرها، وتقدير مخاطر التغيرات المناخية للتخفيف من تداعياتها، وتطوير القدرات ذات الصلة بمتابعة وتنفيذ السياسات والبرامج المرتبطة بالاتفاقيات الدولية خصوصا اتفاقية ريو واتفاقية الأمم المتحدة الإطار حول التغير المناخي واتفاقية مكافحة التصحر واتفاقية التنوع الجيولوجي البيئي، وتفعيل قرارات البيئة بباريس ومؤتمر مراكش وأهداف التنمية المستدامة 2030 خصوصا الأهداف 15،14،13،11،7،6.

المحور المؤسساتي

إن الأطراف الثلاث تثمن التزام الجزائر دستوريا ومن خلال القوانين والتشريعات والتنظيمات الوطنية الأخرى ب:

1. بناء دولة المؤسسات والفصل بين السلطات وضمان استقلالية القضاء، واعتماد مبادئ الحكم الجيد والشفافية في تسيير الشؤون العامة ومحاربة الفساد والرشوة وحماية الاقتصاد الوطني من الاختلاسات وتهريب رؤوس الأموال، واحترام الحقوق والحريات الفردية والجماعية بما فيها الحريات النقابية والحق في إنشاء جمعيات مهنية لأرباب العمل والجمعيات المدنية. كما تثمن نفس الالتزام بضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للجميع بما فيها الحق في العمل والأجر والسكن والخدمة العمومية.

2. ضمان المساواة بين المرأة والرجل وترقية الحقوق السياسية للمرأة وتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة وترقية المناصفة في سوق العمل وترقية المرأة في مناصب المسؤولية في الهيئات والإدارات العمومية والمؤسسات، وكذا حماية المرأة من كل أشكال العنف وفي كل مكان.

3. اعتماد مبادئ التشاور والحوار بين الجميع فيما يتعلق بكل المسائل المتعلقة بالسياسات العامة، وإنشاء مجموعة من الهيئات الاستشارية لتجسيد ذلك في عدد من المجالات.

وهي تعلن تبنيها لهذه الالتزامات وتجنيدها إلى جانب السلطات العمومية لتجسيدها والحرص على تطبيقها على المستوى الوطنية وبداخل تنظيماتنا، وفي نفس الوقت هي تدعو ل:

4. الاستثمار الأمثل في المؤسسات الاستشارية والهيئات الرقابية من خلال خلق ديناميكية متواصلة سواء على المستوى التفاعلي كالمرصد الوطني للمجتمع المدني

الذي يعد قوة اقتراح وفاعل في تقدم بناء المجتمع المدني وهيكلته بما يتماشى وأهداف تحقيق المواطنة والديمقراطية التشاركية وتفعيل الدور الرقابي للمجتمع، كذا بالنسبة للمجلس الأعلى للشباب والذي يعتبر مشتلة للإطارات تساهم بشكل فعّال في حل المشاكل الكبرى المتعلقة بالبطالة ورفع مختلف التحديات الاقتصادية والاجتماعية المذكورة أعلاه، وكذلك المجلس الوطني لحقوق الانسان والذي على عاتقه مهمة الدفاع عن الحقوق والحريات كافة وأساسا المرأة والمساواة بين الجنسين ومحاربة العنف والتمييز بكل أشكالهما، وأخيرا هيئات الرقابة مثل مجلس المحاسبة والسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، من أجل تكريس مبادئ الحوكمة.

5. ضرورة تفعيل كل الهيئات الاستشارية والرقابية والرفع من نوعية تمثيلها وإلزامها بتطبيق مبادئ الحوكمة وأساسا مبدأ الشفافية والمساءلة، وذلك عبر نشرها تقارير دورية عن نشاطها ووضعها في متناول الجميع، وإخضاعها هي نفسها لمبدأ التقييم والمساءلة وتقديم الحصيلة.

6. ضرورة تعزيز وتوسيع تطبيق مبادئ المساواة والمناصفة على كل المستويات الجمعوية ومنظمات أرباب العمل والنقابات، ومراجعة التشريعات وتطويرها وملائمتها مع مجموع المعايير والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة العاملة وحماية الأمومة والمسؤوليات العائلية وأجندة العمل اللائق والرفع من مساهمة المرأة في الانشطة الاقتصادية والاجتماعية، وتصميم برامج عمل وطنية تشاورية

مع جميع الأطراف لتجسيد الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة 2030 المتعلق بالمساواة بين الجنسين، مع محاربة كل أشكال العنف والتمييز والتحرش ضد المرأة في مواقع العمل. كما يجب اتخاذ إجراءات لتدعيم انخراط المرأة العاملة في النقابات والمساهمة في المفاوضات الجماعية والمشاورة في هيئات المؤسسة المستخدمة، وفرض عدد من النساء العاملات في مجالس مساهمة المؤسسات واللجان الإدارية المتساوية الأعضاء للوظيف العمومي.

7. ضرورة الإسراع في وضع مسار تشريعي من أجل تدعيم واستكمال الإطار القانوني لعلاقات العمل بإجراءات تنظيمية للحماية ضد العنف والتحرش الجنسي في العمل، أو إصدار قانون خاص من أجل ضمان الحماية ضد العنف والتحرش الجنسي في العمل تكون مستوحاة من الاتفاقية رقم 190 والتوصية رقم 206 لمنظمة العمل الدولية، على أن يتبع ذلك بمبادرات ملموسة مثل تنظيم حملات تحسيسية عبر وسائل الاعلام وتنظيم ندوات علمية...إلخ. كما أن محاربة العنف والتحرش، وبالأخص التحرش الجنسي، لابد وألا يعتمد فقط على القانون، بل يجب تصور مقاربات أخرى

تمزج بين الجانبين القانوني وغير القانوني مثل التربية والتعليم والتكوين والاعلام...

تشجيع النقابات ومنظمات أرباب العمل على إدراج في قانونها الأساسي ونظامها الداخلي تعيين عضو مرجع بداخل الهيئات التنفيذية الوطنية والقاعدية، مكلف حصريا بمتابعة مسائل العنف والتحرش. وأخيرا، إنشاء لجنة وطنية دائمة ثلاثية الأطراف تتكفل برصد المعطيات حول مسائل العنف والتحرش في العمل ومتابعتها، كما تلزم بنشر تقرير دوري حول ذلك.

8. تسريع الوتيرة في تطبيق كل الإجراءات المتعلقة بإصلاح الإدارة العمومية المركزية والمحلية وعصرنتها خاصة إدارة الضرائب والميزانية العمومية والوظيف العمومي...، والتعجيل في رقمنتها ودعمها بالموارد البشرية والتكنولوجية العصرية لإنجاح ذلك.

9. تدعيم وتطوير وعصرنة نظام المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحيينه، ودعمه بالوسائل المادية والبشرية مما يحفز على انتاج معلومات ذات نوعية تمكن من اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية المواتية وفي حينها، ووضع المعلومة في متناول الجميع، ونخص بالذكر في هذا المجال المعلومات الفلاحية والاقتصاد غير المنظم...

خاتمة

في خاتمة هذا الميثاق، تشدد الأطراف الثلاثة التأكيد على الأهمية الحيوية اليوم على تطوير وتجديد الحوار الاجتماعي وهو ضرورة وليس خيار، وذلك بالنظر للتحديات الكبيرة والمتنوعة العالمية والداخلية التي تنتظر الجزائر وتقديم مقترحات لتطويره.

تطوير وتجديد الحوار الاجتماعي لابد أن يشمل مواضيعه لينتقل من حوار حول مسائل علاقات العمل والأجور والقدرة الشرائية، التي هي ضرورية وجوهرية ليس فقط للرفع من مستوى معيشة ورفاه العمال ولكن لتحسين إنتاجية العمل ومردودية المؤسسات والاقتصاد ككل، إلى حوار أشمل ماكرو اقتصادي-اجتماعي- بيئي – مؤسساتي، لأن مصير العمل مرتبط بصحة المؤسسة الاقتصادية التي وجودها وديمومتها مرتبط بصحة الاقتصاد ككل ونوعية المؤسسات ومدى حاكميتها وكذا بنوعية البيئة ومستقبل الأجيال القادمة. لذا فالأطراف الثلاثة لديها قناعة عميقة بالارتباط العضوي بين المجال الاقتصادي والاجتماعي والمؤسساتي والبيئي ولابد أن يشمل الحوار الاجتماعي كل هذه المجالات من أجل وضع سياسات شاملة ناجعة وطويلة المدي لكي تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء المشروع التنموي المستديم بتجسيد أهداف التنمية المستدامة 17 أجندة 2030.

كما أن تطوير وتجديد الحوار الاجتماعي لابد وأن يشمل نطاقه وتركيبته وهذا يعني ضرورة توسيعه ليشمل جميع المستويات المحلية والمركزية والمؤسسات الاقتصادية بما فيها القطاع الخاص، وكل فئات المجتمع (الشباب، المرأة، ذوي الاحتياجات الخاصة، البطالين، جمعيات المجتمع المدني...)، وهذا لا يعني المساس بمبدأ التفاوض الثلاثي التقليدي حول علاقات العمل سواء خلال المفاوضات الجماعية أو اللقاءات الثنائية والثلاثية الذي بيّن عموما نجاعته عندما يتم في احترام للاتفاقيات الدولية والوطنية في هذا المجال. ولكن عندما يتعلق الأمر بالتحاور حول ظروف حياة وعمل فئات خاصة، وعندما يتعلق الأمر بالتحاور حول مسائل عامة مجتمعية ومواطنية واجتماعية وبيئية...، فإنه من الأنجع ولأفيد توسيع النقاش للجميع من أجل الخروج برؤى توافقية وبرامج عملية قابلة للتنفيذ. وبهذا الصدد ترى الأطراف الثلاثة ضرورة توسيع الحوار الاجتماعي ليشمل الجماعات المحلية والتنظيمات المهنية ولكل الأطراف الفاعلة الأخرى.

الأطراف الثلاثة واعية بصعوبة المهمة وبالمجهود الذي لابد أن يبذل من أجل تجديد وتطوير الحوار الاجتماعي ومأسسته، هي تعلن استعدادها للشروع فيه وتقترح تنظيم مشاورة واسعة من أجل تحقيق هذه الغاية الضرورية بالنظر للتحديات التي تنتظرنا جميعا. وكما أشرنا له في مقدمة هذا الميثاق فإن الحوار الاجتماعي المتجدد هو الوسيلة المثلى التي تسمح ببناء وتصميم نموذج تنموي بديل يضمن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستديمة وتكريس العدالة الاجتماعية والانصاف وتحقيق الانسجام الاجتماعي والأمن والاستقرار الاجتماعي وتعزيز الجبهة الداخلية.

Towards an Inc
Social Dialo
Mediterra

SOLiD
SOUTH MED SOCIAL DIALOGUE
حو حوار اجتماعي
نطقة جنوب البحر
solidm

أهداف
التنمية
المستدامة
01
القضاء على الفقر
02
القضاء التام على الجوع
03
الصحة الجيدة و الرفاه
04
التعليم الجيد
05
المساواة بين الجنسين
06
المياه نظيفة و النظافة الصحية
07
طاقة نظيفة و بأسعار معقولة
08
العمل الائق و نمو الاقتصاد
09
الصناعة والابتكار و الهياكل الاساسية
10
الحد من أوجه عدم المساواة
11
مدن و مجتمعات محلية مستدامة
12
الاستهلاك و الانتاج المسؤولان
13
العمل المناخي
14
الحياة تحت الماء
15
الحياة في البر
16
السلام و العدل و المؤسسات القوية
17
عقد الشراكات لتحقيق الاهداف

ميثاق «سوليد الجزائر»

لتعزيز الحوار الاجتماعي في الجزائر

SOLiD

SOUTH MED SOCIAL DIALOGUE

solidmed.eu